



مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية



خريف ٢٠١٣ و شتاء ٢٠١٤

المنتدى الإقليمي حول حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات
المسلحة وانعدام الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

١٩ - ٢١ يناير ٢٠١٤، البحر الميت - الأردن



نظم مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية (مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الدوحة - قطر) بالتعاون مع مؤسسة حماية التعليم في ظروف النزاع وانعدام الأمن - إحدى برامج مؤسسة التعليم فوق الجميع بعنوان «حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، في البحر الميت بالأردن من ١٩ - ٢١ يناير ٢٠١٤، شارك في المنتدى الاقليمي ١٠٤ أشخاص من ٢٤ بلداً (تشمل ١٩ من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)

جدول المحتويات

- المنتدى الإقليمي حول حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ١
- لقاء تشاوري حول تطوير المواد التعليمية لتعزيز حقوق الانسان في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية ٦
- ورشة عمل حول تطوير الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التعذيب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٨
- الأحداث القادمة ٩
- ورشة عمل تدريبية «مقدمة لآليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة» ١٠
- اليوم العالمي للأمم المتحدة ٢٠١٣ ١١

تجدونا على ..

 www.facebook.com/UNTrainingCentre

 www.twitter.com/untrainingcentr

 www.undohacentre.ohchr.org



مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق
في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب
آسيا والمنطقة العربية



المنطقة الدبلوماسية / الخليج الغربي
الدوحة - قطر

هاتف: ٤٤٩٣٥٧٩١ - ٤٤٩٣٢٥٤٤ - ٩٧٤ +
فاكس: ٤٤٩٣٥٧٩٠ - ٩٧٤ +، ص.ب: ٢٣٥١٤

بريد إلكتروني: dohacentre@ohchr.org
تفضلوا بزيارتنا على موقعنا الإلكتروني:

www.undohacentre.ohchr.org

المنتدى الإقليمي حول حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - تتمة



الدكتور كيشور سينغ ، الدكتور العبيد أحمد العبيد و الدكتورة مارغريت سنكلير

وكان من ضمن المشاركين في المنتدى صانعي قرار ومستشارين قانونيين من وزارات التربية والتعليم ووزارات العدل والخارجية وحقوق الإنسان وكذلك منظمات غير حكومية (مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجامعة الدول العربية) ومنظمات مجتمع مدني وهيئات ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وأكاديميون وتربويون وقانونيون ومحامون من مؤسسات حقوق الإنسان الإقليمية وكذلك بعض منظمات الأمم المتحدة مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

- تبادل الاستراتيجيات والاطلاع على الخبرات والجهود المبذولة بغية حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن والاستفادة من تجارب الآخرين.
- تشجيع المشاركين على تقديم الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها والتوصيات اللازمة للمساهمة في الحد من الانتهاكات ذات الصلة بالتعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- إنشاء شبكة لأصحاب المصالح والتي تعمل على حماية التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن.

- حقق المنتدى نجاحاً باهراً، حيث تم تغطيته من قِبَل حوالي ٢٠ محطة تلفزيونية وجريدة محلية ودولية، حيث تمكن المنظمون ولأول مرة في المنطقة جمع هذا الكم المرموق ورفيع الشأن من أصحاب المصالح في مؤسسات ومنظمات محلية ودولية حكومية وغير حكومية بالإضافة إلى أفراد ناشطين في المجال لمناقشة حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن.

الأهداف الرئيسية للمنتدى تمثلت في:

- عرض نتائج الدراسة الاستطلاعية ونتائجها والتوصيات الناجمة عنها.
- تقديم الدليل القانوني لمؤسسة حماية التعليم في ظروف النزاع وانعدام الأمن بعنوان «حماية التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن: دليل قانون دولي» الذي تم إصداره في عام ٢٠١٢ والذي يوفر تحليل مفصل لنطاق القانون الدولي (القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي) ذات الصلة بحماية التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن.
- تسليط الضوء على الانتهاكات ذات الصلة بالتعليم في الدول التي تتأثر بالنزاعات المسلحة وانعدام الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونشر الوعي بين المشاركين بشأن الحاجة لحماية الحق في التعليم في هذه الظروف.
- تقييم السياسات والقوانين والاجراءات التي تحمي التعليم في ظروف النزاعات وانعدام الأمن وتطبيقها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كلمات الافتتاح:

قام بإلقاء كلمات الافتتاح كل من الدكتور كيشور سينغ - مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في التعليم - الأستاذة أسماء خضر - الأمين العام للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وعضو سابق في فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني - الدكتور العبيد أحمد العبيد - مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية - والدكتورة مارغريت سنكلير - المديرية المؤقتة لمؤسسة حماية التعليم في ظروف النزاع وانعدام الأمن.

وقد ترأس الجلسات عدد من الخبراء المرموقين في مجال حقوق الإنسان، كما ساهم العديد من المشاركين والمشاركات من ممثلي المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير حكومية المحلية والدولية البارزين ونخبة من الخبراء المستقلين في مجال التعليم وحقوق الإنسان.

المنتدى الإقليمي حول حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - تتمة

«الدراسة الاستطلاعية حول الانتهاكات المرتبطة بالتعليم في الدول المتأثرة بالنزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، حيث أن الدراسة هدفت إلى (i) توضيح انتهاكات القانون الدولي ذات الصلة في التعليم في المنطقة، (ii) توضيح التأثيرات المتأثرة من هذه الانتهاكات، (iii) تحديد وتقديم توصيات بشأن المقاربة الإقليمية المناسبة للرد قانونياً على الانتهاكات ذات الصلة بالتعليم وأصحاب المصالح الرئيسيين والذين سيستجيبون للبرنامج.

وعلاوة على ذلك، أعلنت خطة المنظمين لتوفير منح مالية لخمس منظمات من المجتمع المدني لتطوير الأنشطة التي من شأنها أن تساعد على حماية الحق في التعليم في مناطق النزاع.

في اليوم الثاني، قدم السيد علاء شلبي الأمين العام في المنظمة العربية لحقوق الإنسان في مصر عرضاً عن الإنذار المبكر وتدابير الوقاية من انعدام الأمن والصراعات المسلحة، في حين قدم الدكتور عبد السلام سيد أحمد عرضاً عن دور منظمات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في حماية الحق في التعليم.

بعد ذلك، تم إنشاء مجموعات عمل لمناقشة المواضيع التالية:

١. سد الفجوة ما بين القانون الدولي والقانون الإقليمي.
٢. تقييم القوانين والسياسات التي تحمي التعليم في دول مختلفة في منطقة الشرق الأوسط.
٣. المسألة الإقليمية والمحلية للممارسات: الاستراتيجيات المستقبلية لحماية حق التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وعلاوة على ذلك، كانت هناك عروض من وزارة التربية والتعليم اليمنية، والمعهد العربي لحقوق الإنسان، وجمعية الأمل العراقية، ومؤسسة المستقبل وصندوق إنقاذ الطفولة، والأونروا واليونيسكو والمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على الدروس المستفادة - التحديات والنجاحات والممارسات الجيدة - لحماية الحق في التعليم.

في اليوم الثالث، كان التركيز على تطوير الشبكات الوطنية والإقليمية والشراكات، وعلى صياغة توصيات المنتدى. وقدمت السيدة كورتنى اروين عرضاً عن تجارب التحالف العالمي لحماية التعليم من



الأستاذة يسرا دياب

الجلسات الموضوعية:

في اليوم الأول من المنتدى، أ. كريستن هاوسلر - مساعدة زميل باحث في المعهد البريطاني للقانون الدولي والمُقرن، قدمت عرضاً عن حماية الحق في التعليم في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي في سياق مطبوعة مؤسسة حماية التعليم في ظروف النزاع وانعدام الأمن تحت عنوان: «حماية التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن: دليل قانون دولي».

من ناحية أخرى، أ. فريد حمدان - مسؤول حقوق الإنسان في مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية - للمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قدم عرضاً عن حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن في إطار النظام الإقليمي لحقوق الإنسان - الموثائق العربية والأفريقية - التي تحمي الحق في التعليم في ظروف انعدام الأمن والصراعات المسلحة.

الدكتور محمد ذنبيات - وزير التربية والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية، تطرق إلى الجهود التي تبذلها المملكة الأردنية الهاشمية في توفير التعليم للطلاب اللاجئين كما أعرب عن الحاجة إلى إنشاء مجتمع دولي خال من العنف، بالاعتماد على الحوار والتفاهم المتبادل، وتعزيز العدالة والمساواة التي تعتمد على إنشاء و الحفاظ على أنظمة التعليم قوية.

أ. يسرا دياب - مديرة المشروع في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قدمت عرضاً للنتائج والحقائق التي توصلت إليها

المنتدى الإقليمي حول حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - تتمة



السيدة كورتني أروين



د. عبدالسلام سيد أحمد

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتشمل ما يلي:

- عدم وجود وثائق موثوقة وشاملة وواقعية عن الانتهاكات المتعلقة بالتعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- هناك المزيد من التركيز على منع الانتهاكات المرتبطة بالتعليم فضلاً عن الاستجابة لهذه الانتهاكات عقب حدوثها؛
- لا يعتبر التعليم، حالياً، أولوية من جانب سلطات الدولة في المنطقة خلال فترات انعدام الأمن والنزاع المسلح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- هناك نقص في الأدوات العملية بشأن كيفية تنفيذ الأطر القانونية لحماية الحق في التعليم؛ و
- نوعية التعليم المقدم في المناطق المتضررة من النزاع؛ التعليم هو إما من نوعية رديئة أو يُستغل كأداة لغرس وبث تعاليم ومعتقدات تتنافى مع مبادئ ومفاهيم المساواة والحرية والديمقراطية.

الخطوات المقبلة في مشروع التعليم فوق الجميع:

- سوف يقدم كل من مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية (مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الدوحة - قطر) و مع مؤسسة حماية التعليم في ظروف النزاع وانعدام الأمن، منح مالية لخمسة من منظمات المجتمع المدني للمساعدة على خلق وتطوير أنشطة تعزز وتحمي الحق في التعليم.
- مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية (مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الدوحة - قطر) ومع مؤسسة حماية

الهجمات (GCPEA)، قدم السيد رفعت صباح عرضاً عن تجارب الحملة العربية للتعليم للجميع وهي شبكة إقليمية مقرها في فلسطين؛ وقدمت السيدة أمينة كليت عمل مؤسسة إقرأ التي مقرها في لبنان.

د. العبيد احمد العبيد - مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق، قدم مرة أخرى عرضاً عن أهمية تطوير شبكات أصحاب المصالح الإقليميين، في حين قدم د. عبد المتعال قرشاب - المدير العام للمعهد الإقليمي لتنمية المجتمع المدني - كلية شرق النيل - السودان عرضاً عن تحديد استراتيجيات لدعم وتشجيع حماية الحق في التعليم في سياق انعدام الأمن والنزاعات المسلحة.

خُصصت الجلسة الأخيرة من اليوم الأخير لوضع استراتيجيات وتوصيات لحماية الحق في التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في هذه الجلسة، تم تقسيم المشاركين إلى ثلاث مجموعات، وتم الطلب منهم وضع توصيات التي تدرج تحت الفئات التالية:

١. البحث والتوثيق
٢. التشبيك وبناء الشراكات
٣. زيادة التوعية والحملات

نتائج المنتدى:

- استناداً إلى مجموعة واسعة من المناقشات وردود الفعل خلال المنتدى، أثرت عدة من الأولويات والاهتمامات الإقليمية بشأن الموقف العام تجاه و شروط حماية الحق في التعليم في منطقة

المنتدى الإقليمي حول حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - تنمة



سوف يعمل مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية على تصميم وتطوير موقع على شبكة الانترنت مخصص لحماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن في مشروع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. استنادا إلى التعليقات الواردة على الدراسة الاستطلاعية وعلى آخر مداوات المنتدى، لن يتم إجراء أي تعديلات أخرى على الدراسة.

- التعليم في ظروف النزاع وانعدام الأمن، سوف يقوموا بنفسهم بالانخراط في العمل على بناء و / أو تيسير إنشاء شبكة من أصحاب المصلحة ملتزمة بحماية الحق في التعليم.
- العمل مع المشاركين لدعم وتسهيل تنفيذ توصيات المنتدى الإقليمي حول حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

لقاء تشاوري حول تطوير المواد التعليمية لتعزيز حقوق الانسان في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية

١٥ - ١٦ يناير ٢٠١٤، عمان - الأردن

المدرجة في المواد التعليمية
تحديد احتياجات المبادرات الوطنية الخاصة بتعليم حقوق الإنسان

- نظم مركز الأمم المتحدة للتدريب وتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية اجتماع تشاوري إقليمي لمدة يومين. كان الهدف الرئيسي من الاجتماع هو نشر ثقافة وتعزيز قيم حقوق الإنسان من خلال نظام التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على أساس القيم العالمية لحقوق الإنسان. تألف الحضور من ١٧ مشاركا من نشطاء حقوق الإنسان وممثلين عن وزارات التربية والتعليم في كل من قطر وعمان والأردن وفلسطين والمغرب وتونس والسودان.

المواضيع التي تم تغطيتها في اللقاء التشاوري :
تم تحديد مجموعة من الموضوعات لمناقشتها في اطار اللقاء التشاوري بغية تحقيق الاهداف اعلاه:

- تعليم حقوق الإنسان ومبادرات الأمم المتحدة
- استعراض لمبادرات تعليم حقوق الانسان على المستوى الوطني والإقليمي
- مناقشة جودة المواد التعليمية من ناحية المحتوى والمضمون
- مدى الحاجة الى مواد تدريبية جديدة في مجال تعليم حقوق الانسان

أهداف اللقاء التشاوري:

- الوقوف على المبادرات الناجحة في تطوير برامج تعليم حقوق الإنسان على المستوى الوطني
- تحديد مرتكزات البرامج الوطنية من ناحية قيم حقوق الإنسان

لقاء تشاوري حول تطوير المواد التعليمية لتعزيز حقوق الانسان في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية - تنمة



الأستاذ فريد حمدان والأستاذة أسماء خضر

- ضعف الإرادة السياسية .
- ضعف انخراط الفاعلين التربويين في تعليم حقوق الإنسان .
- عدم وجود ضمانات تلزم باحترام حقوق الإنسان .
- عدم ملائمة البيئة المدرسية لتعليم حقوق الإنسان .
- قلة المواد التعليمية الخاصة بتعليم حقوق الإنسان .
- قلة الموارد المالية لدعم برامج تعليم حقوق الإنسان .
- ضعف التنسيق والتشبيك مع المؤسسات والهيئات ذات العلاقة.
- نقص البرامج التدريبية الخاصة بحقوق الانسان للمعلمين .
- نقص البرامج التكوينية للمعلمين على التربية على حقوق الإنسان .
- معارضة بعض القوانين لمبادئ حقوق الإنسان .
- غياب آليات لتفعيل وإعمال المواثيق الدولية لحقوق الإنسان .
- غياب أدوات التقييم والمتابعة لبرامج التربية على حقوق الإنسان.
- عدم وضع التربية على حقوق الإنسان ضمن أولويات صنع القرار .

الاستراتيجيات:

1. توسيع قاعدة المدافعين عن حقوق الإنسان ، وتكوين مجموعات ضغط لتدعيم الإرادة السياسية، من خلال توضيح الآثار الإيجابية للتربية على حقوق الإنسان .
2. تذكير الحكومات بمسؤولياتها في مجال التربية على حقوق الإنسان .
3. الرد على الفكر المعادي لحقوق الإنسان من خلال مقارنة ثقافة حقوق الإنسان مع الموروث الثقافي بالحوار وقبول الاختلاف.
4. حسن استثمار الخصوصيات الثقافية لخدمة حقوق الإنسان الكونية والتربية عليها .
5. العمل على برامج توعوية تستهدف المؤثرين في تشجيع الفكر المعادي لحقوق الإنسان .
6. انشاء صندوق خاص للتربية على حقوق الإنسان ، بالشراكة مع الجهات الحكومية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني الوطنية والدولية.

- تحديات ادماج مفاهيم حقوق الانسان في المناهج التعليمية الرسمية
- استراتيجيات ووسائل التعاون في مجال تطوير تعليم حقوق الانسان في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا

شارك في افتتاح اللقاء التشاوري الأستاذة أسماء خضر الامين العام للجنة الوطنية للمرأة في الاردن وفريد حمدان من مركز الامم المتحدة، أشار السيد حمدان الى الغرض من البرنامج التدريبي وذلك بعد التعريف بمركز الامم المتحدة للتدريب والتوثيق، حيث تم تأسيسه بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة وهو جزء من المفوضية السامية لحقوق الانسان ويغطي ٢٥ دولة، منوها الى صلاحياته المتمثلة في بناء القدرات والعمل على التوعية بحقوق الانسان الواردة في المعايير الدولية.

ومن ناحيتها اشارت الاستاذة أسماء خضر مستعينة ببيان اليونسكو الى ان الحرب تبدأ في عقوق البشر والحد منها يبدأ في عقول البشر، وان حجر الاساس يكمن في تعليم حقوق الانسان. وقد نوهت الى ان التغيير في المناهج المدرسية في العالم العربي بطيء وفيه صعوبات وينبغي تسهيل توطين حقوق الانسان. وأشارت الى ان التمسك بالمعايير العالمية لحقوق الانسان يفيد جدا وفي نفس الوقت لا بأس من استخدام المخزون الثقافي العربي في تعزيز قيم حقوق الانسان .

التحديات التي تواجه تعليم حقوق الإنسان في المنطقة:

- الفكر المعادي لحقوق الإنسان .

ورشة عمل حول تطوير الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التعذيب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

١٨ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٣، عمان - الأردن



بالتعاون مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، نظم مركز الأمم المتحدة للتدريب وتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية ورشة عمل حول تطوير استراتيجيات وطنية لمكافحة التعذيب في عمان - الأردن، من ١٨ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٣. تتمحور ورشة العمل هذه حول تطوير الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التعذيب، والتي يتلخص الهدف العام منها بدعم الجهود الوطنية وتبادل أفضل الممارسات لتطوير استراتيجية وطنية تهدف لمكافحة ظاهرة التعذيب والحد منها.

أهداف ورشة العمل:

تهدف ورشة العمل التدريبية إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال مكافحة التعذيب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك فيما يخص الاتي:

- تبادل أفضل الممارسات في تطوير آليات وطنية لمكافحة التعذيب.
- مناقشة الاستراتيجيات الوطنية المقترحة لمناهضة التعذيب.

المخرجات:

في ضوء أعمال هذه الورشة، يستطاع القول بأنها تمخضت عن مخرجات محددة تتعلق بتطوير الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التعذيب واي جهد مستقبلي في هذا السياق. ويمكن إيجاز هذه المخرجات على النحو الآتي:

- عدم توفر المعلومات والبيانات فيما يخص قضايا التعذيب في منطقة الشرق الأوسط.
- التوعية والتثقيف فيما يخص المنظومة الدولية لمكافحة التعذيب
- أهمية إيجاد مقياس للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة الأخرى.
- ضرورة العمل على حث دول المنطقة للمصادقة على البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.
- أهمية تطوير استراتيجية عربية واستراتيجيات وطنية لمكافحة التعذيب.
- أهمية النهج القائم على حقوق الإنسان عند تطوير الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التعذيب.
- عدم استناد جهود مكافحة التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة الأخرى في دول المنطقة على استراتيجيات وطنية.
- أهمية البناء على النتائج التي تحققت في المنطقة وأخذها بالحسبان في المراحل المستقبلية.

- زيادة الوعي والمعرفة بين أصحاب المصلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشأن الإطار المعياري الدولي لمكافحة التعذيب والمتمثل في اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية.
- توضيح نطاق الإصلاحات القانونية والقضائية لجعل المعايير الدولية جزءاً مباشراً من الاستراتيجيات الوطنية لمناهضة التعذيب.
- تعزيز اليات المساءلة و الإطار القانوني والمؤسسي لمنع التعذيب على المستوى الوطني.
- تبادل أفضل الممارسات في الوقاية من التعذيب داخل المنطقة.

حضر ورشة العمل ٢٦ مشاركاً من قبل ١٠ بلدان مختلفة من جميع أنحاء المنطقة العربية.

خلال ورشة العمل التدريبية تم تغطية المواضيع التالية:

- تقديم الإطار المعياري الخاص بمكافحة التعذيب.
- تعريف التعذيب وغيره من ضروب المعاملة المهينة وفقاً لاتفاقيات الأمم المتحدة.
- مناقشة ومراجعة حالة التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب.
- بيان وتوضيح الأطر القانونية والسياسات الخاصة بمنع التعذيب.

ورشة عمل حول تطوير الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التعذيب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - تنمة

- قيام مكتب الأمم المتحدة للتدريب في الدوحة بدور تنسيقي ومحوري بغية تطوير استراتيجيات وطنية لمكافحة التعذيب.
- ضرورة تبادل الخبرات بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال مكافحة التعذيب و غيره من ضروب سوء المعاملة.
- ٢. إشراك الشركاء والجهات الفاعلة الأخرى المعنية بمكافحة التعذيب - مثل الحكومات و مؤسسات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ، والجهات الفاعلة والخ.
- ٣. المزيد من التنسيق بين ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذين شاركوا في ورشة العمل هذه لضمان استدامة و استمرارية العمل على مكافحة التعذيب.
- ٤. تنظيم المزيد من الاجتماعات و ورش العمل التي تتناول واقع التعذيب و غيره من ضروب سوء المعاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتعلم و تبادل الخبرات.
- ٥. تنظيم لقاءات وورش عمل أخرى تتناول واقع التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة في دول المنطقة وتقييم الممارسات والجهود المبذولة لمكافحته ومظاهر نجاحها وإخفاؤها واسباب تقييمها علميا.
- ٦. المزيد من الدراسات فيما يخص منشأ المشكلة، أسباب وحقيقة واقع التعذيب واسعة النطاق في منطقة الشرق الأوسط.
- ٧. مزيد من تبادل المعلومات بين الجهات الفاعلة و الشركاء المعنيين في الوقاية من التعذيب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من المعلومات.
- ٨. التركيز على المقاربة الوقائية في مجال مكافحة التعذيب ودور البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة في مناهضة التعذيب في تعزيزها.
- تُعد قضية مكافحة التعذيب من القضايا الشائكة التي يصعب العمل عليها نظرا لعدة عوامل من أهمها: حساسية المسألة، نقص الخبرات في مجال تطوير الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التعذيب، عدم وجود إرادة سياسية لمكافحة التعذيب ومنع وقوعه، قلة المعرفة فيما يخص الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بالتعذيب و غيره من ضروب سوء المعاملة.

التوصيات:

- في ضوء المناقشات خلال ورشة العمل وكذلك التحديات التي تم التطرق إليها من قبل المشاركين ، هناك فرصة للتحسين وتعزيز العمل عندما يتعلق الأمر بمكافحة التعذيب. من أهم مخرجات وتوصيات هذه الورشة:
- ١. استمرار مركز التدريب والتوثيق في الدوحة بمبادرته الهادفة إلى تطوير استراتيجيات وطنية لمكافحة التعذيب بطريقة مؤسسية لضمان أن جميع البلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعمل على تحقيق الهدف.

الأحداث القادمة ..

- الاحتفال بيوم حرية الإعلام لعام 2014: مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان، بالتعاون مع شبكة الجزيرة، ومركز الدوحة لحرية الإعلام و مكتب اليونسكو في الدوحة يعملون على تنظيم ندوة لمدة يوم واحد للاحتفال باليوم العالمي لحرية الإعلام للعام 2014. مكان وتاريخ: قطر، 4 مايو 2014.
- ورشة عمل تدريبية للصحفيين: بعد الندوة سوف تنظم ورشة عمل تدريبية لمدة أربعة أيام للصحفيين بشأن المقاربة القائم على حقوق الإنسان في التغطية الصحفية وأمن والسلامة الصحفيين. مكان وتاريخ: المغرب، 6 - 9 مايو عام 2014.
- البرنامج التدريبي الإقليمي السنوي للدبلوماسيين العرب: ينظم مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان برنامج التدريب السنوي للدبلوماسيين العرب، لمدة خمسة أيام على حقوق الإنسان والدبلوماسية. هذا النشاط هو الثالث الذي ينظمه المركز للدبلوماسيين العرب. نفذ أول نشاط في الأردن في كانون الأول/ديسمبر 2012، والثاني نظم في الكويت في حزيران/يونيو عام 2013. المكان والتاريخ: سلطنة عمان، أيلول/سبتمبر عام 2014.

ورشة عمل تدريبية «مقدمة لآليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة»

٢٣ - ٢٧ فبراير ٢٠١٤، الرياض - السعودية



في إطار تطوير التعاون في اتجاه تعزيز أعمال حقوق الإنسان وبناء القدرات الوطنية اللازمة لذلك، وقعت كل من المملكة العربية السعودية ممثلة بهيئة حقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٧ يونيو/حزيران ٢٠١٢ مذكرة تفاهم تهدف الى بناء القدرات الوطنية في المملكة في مجال حقوق الإنسان. وفي سياق مذكرة التفاهم تلك، تم التأكيد على تنفيذ سلسلة من البرنامج الهادفة الى زيادة الوعي المعرفي بمفاهيم حقوق الإنسان وبالمعايير والآليات الدولية لإعمال وإنفاذ حقوق الإنسان وتحسين طريقة التعاون بين كل المملكة العربية السعودية وآليات الأمم المتحدة المختلفة بما فيها مجلس حقوق الإنسان (آلية الاستعراض الدوري الشامل، والاجراءات الخاصة) والآليات التعاهدية للأمم المتحدة وخاصة تلك التي تعمل على متابعة التقارير الخاصة بالمملكة في إطار انضمامها للمعاهدات الدولية.

الأمم المتحدة) وحقوق الإنسان. وقدمت أمثلة عملية عن دور كل هيئة والمناقشات التي تتم بها، التزامات الدول ومسؤوليات بوصفها أطرافاً في معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الإسلام وحقوق الإنسان، الدور الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة منذ نشأته في عام ٢٠٠٦، في الوقت نفسه تم تعريف المشاركين على الفرق بين طريقة عمل كل من المجلس والهيئة القديمة التي كانت معنية بقضايا حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والتي كانت تعرف بـ لجنة حقوق الإنسان، الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة باعتبارها واحدة من الآليات لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، تم نقاش النظام الإقليمي لحماية حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي. وفي العمق، تم تعريف المشاركين على الميثاق العربي لحقوق الإنسان والحقوق التي تم دمجها مع الميثاق، تمت مناقشة نظام التحفظ على معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان، حيث تم إطلاع المشاركين على آثار التحفظ على أعمال حقوق الإنسان والتمتع بها، دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

بالاشتراك مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان الخاص بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمكتب الإقليمي للمفوضية في بيروت، أخذ مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان زمام المبادرة لتنفيذ النشاط الأول لبرنامج التعاون الفني بين المفوضية والمملكة العربية السعودية. حيث تم تنظيم ورشة عمل تدريبية لمدة خمسة أيام على آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة من ٢٣ - ٢٧ فبراير ٢٠١٤. تألف فريق التدريب من الدكتور عبد السلام سيد أحمد، (الممثل الإقليمي للمفوض السامي)، والسيد تورستن، (من قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المفوضية)، والسيد فريد حمدان من مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان في الدوحة، واثنين آخرين من الاستشاريين الدوليين (الدكتور حاتم قطران، والدكتور إدريس نجم).

حضر البرنامج التدريبي الأول نحو ١٤٠ من المشاركين من بينهم ٤٠ امرأة، يمثلون مختلف المؤسسات الحكومية في المملكة. خلال البرنامج التدريبي تم تنفيذ ١٢ جلسة تدريبية غطت المواضيع التالية:

وفي نهاية البرنامج التدريبي، قدم المشاركون مجموعة من التوصيات والاقتراحات لتحسين جودة التدريب في المستقبل.

- مفهوم حقوق الإنسان وتطوره،
- المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان،
- العلاقة بين هيئات الأمم المتحدة (الهيئات القائمة على ميثاق

اليوم العالمي للأمم المتحدة ٢٠١٣



عدد من موظفي الأمم المتحدة في قطر

يُبرز يوم الأمم المتحدة الذكرى السنوية لبدء إنفاذ ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، وظهرت الأمم المتحدة على الساحة الدولية بعدما وقعت غالبية الدول الأعضاء — بما في ذلك الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن — هذه الوثيقة التأسيسية.

ولم يزل يُحتفل بيوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر بوصفه يوم الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨. وفي عام ١٩٧١، أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تحتفل الدول الأعضاء بهذا اليوم بوصفه يوم عطلة عامة.

هذا العام، احتفل كل من مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية ومكتب اليونسكو في الدوحة بهذه المناسبة من خلال تنظيم حفل غداء لجميع الموظفين الدوليين والمحليين للأمم المتحدة في قطر. بدأ الحفل بكلمة القتها مديرة مكتب اليونسكو في الدوحة الدكتورة آنا باوليني، تحدثت فيها عن التحديات الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة والدور المنوط بها في حفظ السلم والأمن الدوليين، وخاصة في هذا الوقت الذي يشهد العديد من التغيرات في المنطقة أو ما يعرف بـ «الربيع العربي».

للمزيد من المعلومات عن اليوم العالمي للأمم المتحدة يرجى زيارة الرابط التالي:

www.un.org/en/events/unday

من العمل لأجل
حقوقك

يوم حقوق الإنسان ٢٠١٣

20 عاماً



<http://at20.ohchr.org>

من العمل لأجل
حقوقك
المؤتمر العالمي
لحقوق الإنسان - ١٩٩٢
عاماً

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي



الأمم المتحدة